

الدرس التاسع: المنهج المقارن

المنهج المقارن في البحث القانوني:

يعد المنهج المقارن أداة قيمة للباحث لاكتشاف الخصائص الكلية للظاهرة، سواء في ماضيها، حاضرها، أو مستقبلها، من خلال مقارنتها وإبراز الصفات المتشابهة والمختلفة بين ظاهرتين أو بين مجتمعين. يهدف ذلك إلى فهم درجة تطور أو تقهقر الظاهرة عبر الزمن.

1. مفهوم المنهج المقارن وأهميته:

يُعرف المنهج المقارن بأنه الأسلوب الذي يتيح للباحث إجراء مقارنة بين قوانين مختلفة، سواء كانت وطنية أو أجنبية، أو حتى بين أنظمة قانونية مختلفة مثل الشريعة الإسلامية. يهدف إلى توضيح نقاط الاتفاق والاختلاف فيما يتعلق بالمسائل القانونية المتناولة، بهدف الوصول إلى حلاً فعالاً لتلك المسائل.

يحظى المنهج المقارن بأهمية خاصة في مجال الدراسات القانونية، حيث يتيح استخدامه التعمق والدقة في البحث والتحكم في موضوع الدراسة أو التعمق في جانب من جوانبه. يمكن لهذا المنهج أن يكون إضافة قيمة للفهم الشامل للتطورات القانونية ويمكن أن يوفر رؤى هامة لتحسين النظم القانونية القائمة.

2. شروط تطبيق المنهج المقارن وطرق إجراء المقارنة

لضمان أن تتم عملية المقارنة بشكل صحيح، يجب مراعاة النقاط التالية:

- **عدم مقارنة ما لا يقارن:**

يجب تحديد عناصر قابلة للمقارنة وذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة، وتجنب مقارنة عناصر لا علاقة لها ببعض.

- **تجنب المقارنات السطحية:**

يجب الابتعاد عن المقارنات السطحية والتركيز على الجوانب الأعمق لفهم طبيعة الواقع المدروس بشكل أفضل.

- جمع معلومات دقيقة وكافية:

ينبغي على الباحث جمع معلومات دقيقة وشاملة حول الموضوع المراد مقارنته، لضمان أساس قوي للتحليل.

- إبراز الأوجه المشتركة والاختلاف:

يجب تسليط الضوء على نقاط التشابه والاختلاف بين القوانين أو الأنظمة المقارنة لفهم الفروق والتشابه.

- تقييد المقارنة بعامل الزمان والمكان:

يتعين تحديد إطار زمني ومكاني للمقارنة لتحديد السياق الثقافي والتاريخي الذي يؤثر في النتائج.

أما بالنسبة للباحث، يجب عليه:

- التقييد بموضوع المقارنة:

يجب على الباحث أن يكون دقيقاً في تحديد موضوع المقارنة والقوانين التي سيتم مقارنتها.

- المعرفة بلغة القوانين:

يجب على الباحث أن يكون على دراية ومعرفة كافية بلغة القوانين التي سيتم مقارنتها.

- اختيار نموذج متقدم:

يُفضل اختيار نموذج مقارن يكون أكثر تقدماً من النظام الأصلي لضمان استفادة أكبر.